AS

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/872
S/1994/166
12 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
الحالة في البوسنة والهرسك

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة موجهة اليكم من فخامة السيد زوران ليليتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في اطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في هذا المنعطف الحاسم الذي تمر به عملية حل الأزمة في جمهورية البوسنة والهرسك اليوغوسلافية السابقة، أجدني مضطرا لتوجيه انتباهكم الى مواقف بلدي من أكثر القضايا صلة بالأحداث في هذه العملية.

إننا نساند الاتفاق الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي بشأن ايجاد حل للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك سابقا، في اطار مفاوضات جنيف، والذي اشترك أيضا في التوصل اليه الرئيسان المشاركان للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا. ونعتبر أن مما له أهمية بالغة أن الجانبين الصربي والكرواتي قد قبلا بهذا الاتفاق. والآن، فإن مما لا غنى عنه أن تقبل بالاتفاق أيضا قيادة مسلمي البوسنة، لاسيما وأنه يتضمن مطالبها الأصلية.

وإننا نساند أيضا اتفاقي وقف اطلاق النار وتجريد سراييفو من السلاح اللذين أبرمهما مؤخرا الجانبان الصربي والمسلم، بمشاركة كبيرة ومساهمة قيمة من قوة الأمم المتحدة للحماية المتواجدة في الميدان، أي مساهمة ممثلكم الخاص السيد أكاشي واللواء روز. ونعتقد أن الأساس قد أرسي أيضا لوضع سراييفو تحت المراقبة الإدارية للأمم المتحدة، مما يشكل عنصرا هاما في التسوية الشاملة للأزمة في البوسنة والهرسك سابقا. كما نعتقد أن هذه الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الميدان من شأنها أن تشجع على التوصل الى اتفاق أسرع بشأن الأزمة نفسها.

وإن هذه الاتفاقات بالغة الأهمية لاسيما وأن التوصل اليها قد تم في الجو البالغ الخطورة الناجم عن أكثر مأساة تعرض لها المدنيون حتى الآن في سوق من أسواق سراييفو، مما ينذر على نحو خطير بمزيد من المباعدة بين أطراف النزاع، وصرف انتباه الرأي العام الدولي، وتحويل الجهود الرامية الى حل الأزمة من المفاوضات الى نزاعات مسلحة أكثر شراسة.

لذلك فإنه يقلقنا أشد القلق القرار المتهافت وغير الملائم الذي اتخذه مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي سعيا وراء ايجاد حل عن طريق توجيه الإنذار واستخدام القوة العسكرية. ويجب أن يكون واضحا أن قرارات من هذا القبيل إنما تدفع الى مواصلة الحرب وان السلم لا يمكن التوصل اليه إلا بالمفاوضات على قدم المساواة. فقرار منظمة حلف شمال الأطلسي هذا يشكل انتزاعا غير جائز للاختصاصات السياسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ترتكبه أقوى منظمة عسكرية في العالم. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية،

إسوة بالعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة هي وحدها المفوضة باتخاذ قرارات سياسية من هذا القبيل، ولاسيما تلك المتعلقة باستخدام القوة لتسوية أي حالة في الميدان.

ومما يثير قلقا خاصا أن مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي قد اتخذ هذا القرار تحت تأثير قوي لافتراضات غير ثابتة بأن الجانب الصربي هو المسؤول عن مأساة سوق سراييفو. ولقد ذكر ممثلو الأمم المتحدة بصراحة في بياناتهم الرسمية أنه يتعذر إثبات الجانب المسؤول عن تلك المأساة. وتشير بيانات الخبراء الأجانب واليوغوسلافيين المختصين الى أن الجانب الصربي لم يرتكب، ولا يمكنه أن يرتكب، هذا العمل الاجرامي المأساوي.

وكما لا يخفى عليكم، تدين حكومة يوغوسلافيا الاتحادية ببالغ القوة الجريمة الشنعاء الأخيرة وقتل وجرح عدد كبير من المدنيين في سراييفو، وتعتبر أن هذه الجريمة ضربة لعملية السلام ومحاولة موجهة ضد السلم، وقد طالبت بإجراء تحقيق نزيه تحت إشراف ممثلي الأمم المتحدة، وبمشاركة ممثلين عن جميع الأطراف في النزاع البوسني. ونعتقد بأن من حق الرأي العام العالمي أن يعرف الحقيقة الكاملة حول من تسبب في هذا العدد الكبير من الخسائر البشرية ولماذا، ونتوقع أنكم ستساندون شخصيا إجراء تحقيق من هذا القبيل.

ونعتقد أنه لا يجوز إصدار قرارات، لاسيما قرارات بالإنذار في العلاقات الدولية، استنادا الى ذنب مزعوم، لأن أي قرار من هذا القبيل سيكون جريمة في حد ذاته. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي والمنظمة العالمية على وجه الخصوص بتكرار هذه السابقة. فمن الأمور المرفوضة والخطيرة على وجه الخصوص أن تستحوذ منظمة عسكرية، استنادا الى تقييمها الخاص، على الاختصاصات السياسية الموكولة الى أجهزة المنظمة الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونظرا لما سلف، فإنني أدعوكم، السيد الأمين العام، الى اتخاذ جميع التدابير الضرورية كي يستعيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدى حله للأزمة في البوسنة والهرسك سابقا جميع حقوقه السياسية المنتزعة. وإن من شأن هذا أن يكفل عملية سلم تفاوضية أسرع وأنجح.

وسأغدو ممتنا، صاحب السعادة، لو أنكم أبلغتم أعضاء مجلس الأمن بفحوى هذه الرسالة.

زوران ليليتش

- - - - -